

قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر بين النظرية والتطبيق

دكتور / وحيد أحمد أبو الفتوح – أكاديمية أخبار اليوم

المستخلص:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر بين النظرية والتطبيق ، وللإجابة على التساؤلات البحثية واختبار فرضيات البحث، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان وتوضيح الجانب النظري، وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2013-2023) ، كما أثبتت نتائج الدراسة أنه يوجد نظام رقابة فعال في قطاع البنوك المدرجة بالبورصة المصرية ويرتبط بعلاقة وثيقة بإدارة المخاطر ويعتبر جانباً أساسياً من جوانب الحوكمة في البنك ، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام قطاع البنوك بهيئة الرقابة المالية ، وسوق المال بالتعاون مع البنك المركزي المصري بوضع إطار شامل لإدارة المخاطر بكل قسم وإدارة داخل هذه البنوك بالمرونة التي تسمح بالتعامل مع المستجدات التكنولوجية والرقمية .

الكلمات المفتاحية: قواعد الحوكمة الإلزامية – إدارة المخاطر – قطاع البنوك – البورصة المصرية .

Mandatory Governance Rules and Risk Management

Between Theory and Practice

Abstract:

This study primarily aims to establish a scientific foundation by examining the impact of implementing mandatory governance rules on risk management within the commercial banking sector listed on the Egyptian Stock Exchange. To address the research questions and test the study hypotheses, the researcher adopted the descriptive-analytical methodology to explain and clarify the theoretical aspect and analyze the results of the applied study. The study's findings demonstrate the existence of an effective control system within the banking sector listed on the Egyptian Stock Exchange, which is closely linked to risk management and is considered an essential component of corporate governance within banks. The study further recommends that the banking sector, the Financial Regulatory Authority, and the capital market, in collaboration with the

Central Bank of Egypt, establish a comprehensive risk management framework for all departments and divisions within these banks. This framework should be flexible enough to accommodate technological and digital advancements.

Keywords: Mandatory Governance Rules – Risk Management – Banking Sector – Egyptian Stock Exchange.

1- الإطار العام للدراسة:

1/1- مقدمة :

أصبحت الحوكمة الإلزامية موضوعًا محوريًا في النقاشات المتعلقة بإدارة الشركات والمؤسسات، حيث تسعى الجهات التنظيمية إلى وضع أطر قانونية ومعايير رقابية تهدف إلى تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة والاستدامة (Zhang , & Zhang . 2023) ، ومع ذلك، يظل الفارق بين الأطر النظرية للحوكمة وتطبيقها الفعلي في الواقع العملي تحديًا تواجهه العديد من الشركات (Yang et al.,2021) ، وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، أصبحت الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر من الركائز الأساسية لضمان استدامة المؤسسات وتعزيز ثقة المستثمرين (Zhang , & Zhang . 2023) ، وبسبب العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين خاصة التغيرات المالية التي حدثت في العديد من المؤسسات المالية في دول شرق آسيا وأمريكا، والتحول إلى نظام السوق الحر، وانتهاج سياسة الخصخصة في عدد من دول شرق أوروبا، مع تزايد الفشل الذي منيت به العديد من الشركات على مستوى العالم في الأونة الأخيرة، وقد أرجع المحللون السبب الرئيسي لهذا الفشل إلى افتقار هذه الشركات إلى القواعد الجيدة لإدارتها مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات وإعداد تقارير مالية مضللة وإتخاذ قرارات غير رشيدة وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح (Nocco & Stulz, 2022) ، الأمر الذي حدا بالمؤسسات المالية والدولية أن تضع مجموعة من المعايير والقواعد الإلزامية التي تكفل حسن الأداء وتوفر الرقابة القوية وذلك تحت عنوان الحوكمة الإلزامية الشركات ، وفي ظل التطورات المتلاحقة في الأسواق المالية، أصبح تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر ضرورة حتمية لضمان استقرار المؤسسات المالية، لا سيما في قطاع البنوك حيث يعتبر هذا القطاع أحد أهم الركائز الاقتصادية، ويؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة ، وفي هذا الصدد، تزداد أهمية تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية للحد من المخاطر التشغيلية والمالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح (Drakvik et al.,2020) ، والحوكمة الجيدة تحقق إدارة جيدة للمخاطر، وتشير قوانين إدارة الشركات المختلفة إلى أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة، وحظيت مسألة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر باهتمام كبير في المؤسسات المالية، حيث تضمنت حوكمة الشركات حصول جميع أصحاب المصالح على معلومات موثوقة حول قيمة الشركة وإدارة المخاطر، وهذا ما أدى إلى زيادة تركيز الاهتمام على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، لقياس المخاطر والسيطرة عليها للمحافظة على

استقرار الشركات ومن ثم الاستقرار الاقتصادي للدولة (ElSayed et al., 2023) ، وتعتبر إدارة المخاطر أحد الجوانب الرئيسية لحوكمة الشركات والمسئولية النهائية عن إدارة المخاطر الفعالة والتي يحتفظ بها مجلس الإدارة، ومن المستحيل جعل إدارة المخاطر فعالة بدعم مباشر ومشاركة قوية من مجلس الإدارة، حيث إن الإدارة الجيدة للمخاطر تبدأ بقواعد جيدة للحوكمة، كما تساعد إدارة الشركة في التعرف بصورة واضحة على مستقبلها ، وإن تحقيق ذلك يتطلب درجة عالية من الشفافية وهذه بدورها تعد ثمرة مباشرة للتطبيق الجيد للحوكمة (Janssen et al., 2020) .

2/1- مشكلة الدراسة :

تعد قواعد الحوكمة الإلزامية أداة أساسية لضمان الشفافية والرقابة والمساءلة داخل الشركات بصفة عامة وقطاع البنوك بصفة خاصة ، مما يسهم في تقليل المخاطر وتعزيز الاستدامة المالية والإدارية ، ومع ذلك، يبرز تساؤل حول مدى فعالية هذه القواعد في إدارة المخاطر في الواقع العملي التطبيقي ، خاصة في ظل الفجوة المحتملة بين الإطار النظري والتطبيق العملي ، فعلى الرغم من وجود تشريعات وقواعد ملزمة للحوكمة، إلا أن بعض الشركات تواجه تحديات في تطبيقها بفعالية، سواء بسبب ضعف الالتزام، أو غياب آليات رقابية صارمة، أو عدم توافقها مع بيئة العمل الفعلية ، لذا، تتركز مشكلة الدراسة حول دراسة العلاقة بين قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر، وتحليل الفجوة بين الجوانب النظرية والتطبيقية ، بهدف استكشاف التحديات والفرص لتحسين كفاءة تطبيق هذه القواعد في الواقع العملي ، ويعد تطبيق قواعد الحوكمة هو المخرج السريع والحل الفعال لإدارة المخاطر، وزيادة ثقة متخذ القرار والمستثمرين في المعلومات المحاسبية الناتجة عن العمليات المالية ، كما زاد الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة لأثرها الكبير على إدارة المخاطر، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات والبنوك التجارية لقياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، مما يتطلب تطوير مستمر لطرق إدارة المخاطر وتعديل للقوانين والأنظمة للمحافظة على سلامة النظم المالية والإدارية داخل الشركات والبنوك .

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات وهي كالتالي:

السؤال الرئيسي الاول: هل هناك فجوة بين الإطار النظري لقواعد الحوكمة الإلزامية والتطبيق الفعلي داخل قطاع البنوك بالبورصة المصرية ؟ وما أسباب هذه الفجوة؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر؟ ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر؟
- 2- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر؟
- 3- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر؟

3/1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الإطار النظري لقواعد الحوكمة الإلزامية من حيث المفاهيم، الأهداف، والمبادئ الأساسية التي تستند إليها ، وتقييم دور قواعد الحوكمة الإلزامية في إدارة المخاطر داخل قطاع البنوك التجارية بالبورصة المصرية ، ومدى فعاليتها في الحد من المخاطر المالية والإدارية والتشغيلية ، ودراسة العلاقة بين الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر من خلال عرض النماذج والتجارب التطبيقية في بيئات مختلفة ، مع تحليل الفجوة بين النظرية والتطبيق في تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وتأثير ذلك على إدارة المخاطر ، وايضا تقديم اقتراح حلول وتوصيات لتعزيز فعالية الحوكمة الإلزامية في تحسين ممارسات إدارة المخاطر، مع ظل التحديات التي قد تواجه تطبيقها ويمكن اجمال اهداف هذه الدراسة في الاتي :

- 1- تحليل الإطار النظري لقواعد الحوكمة الإلزامية في قطاع البنوك المصرية المدرجة في البورصة خلال الفترة من 2013 إلى 2023، مع دراسة التعديلات التشريعية والتنظيمية المؤثرة.
- 2- تقييم تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان، السيولة، السوق، والتشغيل) داخل البنوك المصرية المدرجة بالبورصة خلال العقد الماضي.
- 3- دراسة العلاقة بين مستوى الالتزام بقواعد الحوكمة الإلزامية وتحسن إدارة المخاطر في البنوك المصرية، استخدام بيانات مالية وتقارير حوكمة خلال الفترة 2013-2023.
- 4- تحليل الفجوة بين النظرية والتطبيق في تنفيذ قواعد الحوكمة داخل البنوك المصرية، ورصد العوامل المؤثرة على الالتزام بهذه القواعد وأثرها على استقرار القطاع المصرفي.
- 5- اقتراح حلول وتوصيات لتعزيز فعالية الحوكمة الإلزامية في تحسين إدارة المخاطر بالبنوك المصرية، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والتشريعية بين 2013 و2023.

4/1 أهمية الدراسة:

1/4/1 الأهمية العلمية:

أ- تعد الدراسة الحالية من الدراسات التي قد تكون قليلة – في حدود علم الباحث – التي تناولت موضوع قواعد الحوكمة الإلزامية واثارها على ادارة المخاطر بقطاع البنوك التجارية بالبورصة المصرية ، حيث لا يوجد دراسات تطبيقية محددة على البنوك المصرية المدرجة في البورصة لهذا الموضوع .

ب-ترجع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم ديناميكيات السوق المصري بشكل أعمق، مما يساعد المستثمرين ومتخذي القرار على تطوير استراتيجيات تحوط فعالة، وتعزيز استقرار البنوك التجارية المدرجة ببورصة الأوراق المالية ، وتعتمد الدراسة على نهج تحليلي كمي، باستخدام بيانات مالية تمتد لعدة سنوات، بهدف تقديم رؤية شاملة حول مدى قدرة هذه البنوك على إدارة هذه المخاطر والتكيف مع التغيرات الاقتصادية في مجموعة من القواعد الالزامية الحاكمة .

ج- يمثل قطاع البنوك إحدى الدعامات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ومن جهة أخرى يعتبر قطاع البنوك من القطاعات الأكثر تعرضاً للمخاطرة، ووفقاً لذلك تتلخص الأهمية العلمية للدراسة في دراسة تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الالزامية على إدارة المخاطر المرتبطة بالبنوك ذات الصلة بالمؤشرات الاقتصادية والمؤشرات القطاعية، والمخاطر المتعلقة بالضوابط التنظيمية، والمخاطر الداخلية على مستوى المؤشر، والمخاطر على مستوى الأحداث العالمية على الاستقرار المالي في البورصة المصرية، بداية من الربع الأول من عام 2013 حتى الربع الرابع لعام 2023، والتي تتوافر فيها البيانات المالية التي يمكن من خلالها اختبار فروض الدراسة، والوصول إلى نتائج الدراسة التطبيقية.

2/4/1 الأهمية العملية:

أ- المساهمة في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق قواعد الحوكمة والاستفادة منها في إدارة المخاطر، حيث أصبحت قواعد الحوكمة أداة رئيسية لمساعدة مجلس الإدارة على مواجهة المشكلات الناتجة عن المخاطر وكيفية إدارتها، والتقليل من الآثار والتهديدات التي يمكن أن تنجم عنها.

ب -معرفة تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الالزامية على إدارة المخاطر للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية وذلك من خلال دراسة تأثير المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي، والمتغيرات على مستوى القطاعات المتمثلة في (القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة، نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الأسمي)، والمتغيرات الداخلية على مستوى البنك المتمثلة في (مخاطر السيولة، ومخاطر الرافعة المالية، القيمة المعرضة للخطر لمحفظه البنوك) .

5/1 فرضيات الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها وفي ضوء عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بمحددات قواعد الحوكمة الالزامية وتأثيرها على إدارة المخاطر، تم صياغة فروض البحث حيث تم وضع فروض الدراسة الرئيسية وسوف يشتق من هذه الفرضية فرضيات نوعية كما هو موضح :

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر بالبنوك التجارية .

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الأولى:** يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر.
- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر.

ويمكن اختبار الفروض السابقة للتحقق من العلاقة بين قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر في قطاع البنوك المصرية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2013-2023. كما يلي

- **H0** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر في البنوك المصرية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2013-2023.
- **H1** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر في البنوك المصرية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2013-2023.

الفرضيات الفرعية:

- **H0-1** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك المصرية.
- **H1-1** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك المصرية.
- **H0-2** لا يؤثر استقلال مجلس الإدارة بشكل جوهري على الحد من المخاطر المصرفية في البنوك المصرية المدرجة في البورصة.
- **H1-2** يؤثر استقلال مجلس الإدارة بشكل جوهري على الحد من المخاطر المصرفية في البنوك المصرية المدرجة في البورصة.
- **H0-3** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على قدرة البنك في إدارة المخاطر.
- **H1-3** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على قدرة البنك في إدارة المخاطر.
- **H0-4** لا يؤثر وجود لجان تدقيق ومخاطر فعالة في البنوك على مستوى إدارة المخاطر خلال الفترة 2013-2023.
- **H1-4** يؤثر وجود لجان تدقيق ومخاطر فعالة في البنوك على مستوى إدارة المخاطر خلال الفترة 2013-2023.
- **H0-5** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بقواعد الحوكمة الإلزامية وتحسن الأداء المالي للبنوك المصرية.
- **H1-5** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بقواعد الحوكمة الإلزامية وتحسن الأداء المالي للبنوك المصرية.

6/1 منهجية الدراسة :

تتمثل منهجية الدراسة في الخطوات التي قام بها الباحث من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات البحثية، واختبار الفروض، وفي ضوء ذلك فإن منهج البحث الحالي يشتمل على الآتي:

1/6/1- استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، لتحديد الإطار النظري للبحث، واستعراض الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية، ومن ثم صياغة مشكلة الدراسة وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية محل الدراسة، وصياغة فروض البحث.

2/6/1- اختبار فروض الدراسة، والذي تم فيه الاعتماد على المدخل الكمي Quantitative Approach من خلال إجراء دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية بالبورصة المصرية.

حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج EViews، لتوصيف متغيرات الدراسة (المتصلة، الفئوية)، واختبار فروضها، وفيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الحالية:

- الإحصائية الوصفية: ومنها الوسط الحسابي، وأعلى قيمة، وأقل قيمة كأحد مقاييس النزعة المركزية والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.
- اختبار معامل تضخم التباين ("VIF" Variance Inflation Factor): لمعرفة مدى وجود ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وذلك بغرض اكتشاف مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity).
- اختبار (Breusch-Pagan): لإجراء اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء (Heteroscedasticity).
- اختبار دارين-واتسون "Durbin-Watson": لتحديد وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation).
- اختبار فروض الدراسة: من خلال الاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

7/1 خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتمهيداً لاختبار الفروض الإحصائية، تناول الباحث العناصر التالية:

➤ الإطار النظري.

- النظرية المفسرة لتأثير تطبيق قواعد الحوكمة الالزامية وإدارة المخاطر بين النظرية والتطبيق.
- ماهية حوكمة الشركات.
- ماهية إدارة المخاطر.

- إدارة المخاطر وأثرها على قواعد حوكمة الشركات.
- البنوك التجارية بالبورصة المصرية .
- الدراسات السابقة واشتقاق فرض الدراسة.
- الدراسة التطبيقية.
- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

2- الإطار النظري:

1/2 النظرية المفسرة لتأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر بين النظرية والتطبيق هناك عدة نظريات يمكن أن تفسر العلاقة بين قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر في البنوك المصرية المدرجة في البورصة، وأبرزها:

1/1/2 : نظرية الوكالة (Agency Theory)

تفترض هذه النظرية وجود تعارض في المصالح بين الملاك (المساهمين) والمديرين التنفيذيين، حيث يسعى المديرون إلى تحقيق أهدافهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين (McColgan , 2001) ، وتهدف قواعد الحوكمة الإلزامية إلى تقليل هذا التعارض من خلال آليات مثل مجالس الإدارة المستقلة (Panda & Leepsa, 2017) ، لجان التدقيق، والإفصاح المالي، مما يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر في البنوك (Raelin & Bondy, 2013) ، وتطبيق الحوكمة بشكل فعال يقلل من المخاطر التشغيلية والمالية (Glinkowska & Kaczmarek, 2015) ، الناتجة عن قرارات الإدارة غير الرشيدة أو الممارسات غير الشفافة (Vargas- Hernández & Teodoro, 2018) .

2/1/2 : نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

حيث تؤكد هذه النظرية أن الشركات، بما في ذلك البنوك، لا تعمل فقط لصالح المساهمين، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المرتبطة بها، مثل العملاء، الموظفين، الجهات التنظيمية، والمجتمع (Stoelhorst & Vishwanathan, 2024) ، وإدارة المخاطر الفعالة تعتبر وسيلة لحماية أصحاب المصالح، حيث إن ضعف الحوكمة قد يؤدي إلى أزمات مصرفية تؤثر على الاقتصاد ككل (Moriarty, 2016) ، وفي مصر تفرض الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية) قواعد حوكمة إلزامية لحماية النظام المصرفي والمجتمع المالي الأوسع.

3/1/2 : نظرية الإشارة (Signaling Theory)

تفترض هذه النظرية أن إفصاح الشركات عن الحوكمة الجيدة هو بمثابة إشارة إيجابية للمستثمرين، حيث يطمئنهم بأن البنك يدار وفق معايير عالية من الشفافية والمساءلة (Kultys, 2016) ، فعندما تلتزم البنوك المصرية المدرجة في البورصة بقواعد الحوكمة الإلزامية وتظهر

مستوى عالٍ من إدارة المخاطر (Musleh Al-Sartawi, A., & Reyad, S. 2018) ، فإن ذلك يعزز ثقة المستثمرين، مما قد ينعكس إيجاباً على سعر السهم والأداء المالي .

4/1/2 : نظرية تقليل المخاطر (Risk Management Theory)

تؤكد هذه النظرية أن الالتزام بقواعد الحوكمة يساعد في بناء أنظمة فعالة لإدارة المخاطر، مما يقلل من التقلبات المالية والمخاطر التشغيلية (Fan & Stevenson, 2018) ، وفي القطاع المصرفي فإن المخاطر المرتبطة بالسيولة، الائتمان، والسوق هي الأكثر تأثيراً (Krause & Tse, 2016) ، وبالتالي فإن تطبيق الحوكمة الجيدة يعزز استقرار البنوك ويقلل من احتمالات الفشل المالي (Aven, 2016) .

ومن خلال مراجعة النظريات المفسرة لموضوع الدراسة ، يرى الباحث ان نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح هما الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، لأنهما تفسران كيف يمكن لقواعد الحوكمة الإلزامية أن تحد من المخاطر الناتجة عن سوء الإدارة وتعزز الثقة في القطاع المصرفي .

2/2 حوكمة الشركات :

1/2/2 : مفهوم حوكمة الشركات (CG)

إن حوكمة الشركات تشير إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والملاك وأصحاب المصالح من ناحية أخرى كما إنها وثيق الصلة بمهنة المحاسبة، لكونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيكل الرقابة الداخلية ويُعد مرحلة من مراحل تطورها، حيث يقترب الإطار العام لمفهوم الحوكمة من المعنى المباشر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف والذي يؤدي إلى منع حدوث أزمات مالية في المستقبل في الشركات والتي تهتم إلى تدعيم مكانة وربحية الشركة، بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع (Setyowati, 2023) ، وتعددت تعريفات حوكمة الشركات حيث عرفت مؤسدة التمويل الدولية بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدات الاقتصادية والتحكم في أعمالها". أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فعرفت الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الوحدات الاقتصادية ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (أبو الفضل ، 2015). كما إن حوكمة الشركات تضم صفات عديدة مثل الشفافية المالية والإفصاح والثقة بين الآخرين، وتبين أن الشفافية المالية والإفصاح تعزز الثقة بين الأطراف المختلفة مثل البنوك التجارية. وتشكل دعامة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي (Jackson et al., 2020) .

2/2/2 : أهمية حوكمة الشركات:

إن الحوكمة (CG) الجيدة في أي شركة، تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة، مجالسها وإدارتها. ويمنع إساءة استخدام السلطة والسلوك لخدمة مصالح ذاتية، وتقيد الحوكمة السلوك الخطر من قبل مديري الشركات، ويتخلص من تضارب المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من جهة والمساهمين والمستثمرين من جهة أخرى. وإذا لم يؤدي مجلس إدارات الشركات واجباتهم بشكل صحيح في ممارسة الرقابة على المديرين والانخراط في الأنشطة ذات المخاطر العالية بشكل واضح فإن حوكمة الشركات لها آثار مهمة بالنسبة لاستقرار الاقتصاد ككل (Christensen et al.,2021).

3/2/2 : خصائص حوكمة الشركات:

يشير مصطلح حوكمة الشركات (CG) إلى مجموعة من الخصائص (Wirtz et al.,2020) تتمثل في الانضباط: وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ، والشفافية: يقوم على تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ، والاستقلالية: لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل ، والمساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصالح في الشركة ، وايضا العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصالح في الشركة ، واخيرا المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد .

4/2/2 : آليات حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات (CG) في مجملها مجموعة من الآليات التي تعمل بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين، وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة وتخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين في الشركة من جهة، وأصحاب المصالح من جهة أخرى، وبالتالي فإنها تهدف على حماية المالكين ممن التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب المصالح وعلى الأخص حملة الأسهم. إن الهدف من آليات الحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تحسين الأداء المالي للشركة ، ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات على أنها: " مجموعة من الوسائل التي تم تصميمها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك، ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة على التوازن بين مصالح جميع الأعضاء"(Mulyana et al.,2024).

5/2/2 : الاثار المترتبة عن الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات

يؤدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات الى نتائج ايجابية متعددة اهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق رأس المال والحد من الفساد كما ان الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات بتطبيق هذه القواعد والتي من اهمها الافصاح والشفافية والادارة الرشيدة وايضا انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع الاطراف الاخرى في تحقيقها العديد من الاهداف المتمثلة فيما يلي (Park & Kim, 2020) : تسهيل عمليات التدقيق والرقابة النقدية ومن مؤسسات التقييم الدولية، وطمأنة المستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم والعمل على المحافظة على حقوقهم وخاصة حقوق الأقلية منهم ، وتعظيم قيمة الأسهم وتدعيم القدرة التنافسية في ظل استحداث أدوات مالية جديدة ، ومع إقامة نظام رقابي داخلي فعل يساعد على زيادة درجة المسائلة والشفافية ، لتجنب الانزلاق في مشكلات محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات.

كما يعد نظام الحوكمة (CG) من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وبتفعيل وإحكام آليات السوق المالي، وفي الوقت نفسه فهي نظام يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول ولأي مؤسسة من المؤسسات، فهي ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة، حيث إن نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية والاقتصادية، كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة مجلس الإدارة، المنظمات المهنية والجهات الرقابية، والتي تتفاعل فيما بينها وهذا من أجل تحقيق مخرجات أو نتائج تعمل على و نتائج تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تحتاجها الأسواق المالية، فيجب أن ينطوي نظام حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون ، وحيث تؤدي حوكمة الشركات (CG) إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وهو ما يساهم في تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، ولا شك أن تعرض الشركات التي لا تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة للأزمات والفضائح المالية تزيد بنسبة كبيرة عن الشركات التي تطبق مبادئ وقواعد الحوكمة. فقواعد الحوكمة تهدف إلى التأكد من مراعاة مصالح المستثمرين في كل القرارات المتخذة، كما لقيت قواعد حوكمة الشركات العاملة بالأسواق الناشئة اهتماماً بالغاً من المستثمرين نتيجة العولمة وزيادة حجم استثمارات المؤسسات الأجنبية العاملة في الأسواق المالية، وهذا ما يساهم في زيادة ربحية تلك المؤسسات وزيادة مركزها المالي (Albahri et al., 2023).

3/2 إدارة المخاطر

1/3/2 : تعريف المخاطر (Risk)

يختلف المهتمون بالمخاطرة في تعريفها طبقاً لبيئة كل باحث وللهدف الذي يسعى لتحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها، عرفت بأنها: "احتمال وقوع الأحداث للأنشطة في المستقبل" (Albahri et al., 2023)، فعرفها بأنها: "عدم التأكد بما يحدث فالمستقبل سواء جيد أو غير جيد، وتتمثل المخاطرة في توقع للأحداث والأنشطة في المستقبل باحتمال معين" (عامر، 2006)، كما إن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول إن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة".

2/3/2 : تصنيف المخاطر

يتم تصنيف المخاطر بشكل عام إلى نوعين هما:

أ- المخاطرة النظامية "العامة": هي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من أثارها السلبية من خلال التنوع في المحفظة الاستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث إنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القطرية والسياسية، والقانونية والمخاطرة البيئية" (Albahri et al., 2023).

ب- المخاطر غير النظامية: هي المخاطر المتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الاستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة (Albahri et al., 2023).

3/3/2 : مفهوم إدارة المخاطر (RM)

إن إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً إلى إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة، ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فإن إدارة المخاطر هي "احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق" (Albahri et al., 2023)، ومما لاشك فيه إن هذا الإطار المتكامل للرقابة الداخلية التي وضعته لجنة Committee of Sponsoring Organization يهدف إلى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات أو تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، ويمكن استخدام مجموعة من المعايير لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر (Albahri et al., 2023) تتمثل في مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة، وتنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفاعلية، مع تأكيد أكبر في

الوصول إلى الأهداف الرئيسية للمشروعات ، وايضا التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجمة ، وتحسين رقابة الخسائر وتحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال ، مع زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها ، وتقليل التكاليف المفاجئة من خلال فاعلية وشفافية تخطيط العمليات الطارئة أو المحتملة.

3/3/2 : حدود إدارة المخاطر (RM)

وتتمثل حدود إدارة المخاطر في النقاط التالية:

- لن تقوم إدارة المخاطر باتخاذ قرارات للشركة، بل ستساعد في اتخاذ القرارات.
- من المستحيل التنبؤ بكل النتائج السلبية ، لذلك فإن إدارة المخاطر لن تضمن الحرية من جميع المخاطر.

- لن تكون تقييمات المخاطر شاملة وتشمل بالتالي عدم الأمان.

إن إدارة المخاطر تضمن لمجلس الإدارة ولجان الحوكمة ورؤساء الأقسام والمسؤولين التنفيذيين في مجال الأعمال المعلومات ذات الصلة للإشراف على المخاطر وإدارتها ، كما توضح سياسة إدارة المخاطر في الإدارة أدوار ومسؤوليات المسؤولين الرئيسيين ولجان الإدارة فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ عن المخاطر، والتنفيذ الفعال لهذه المسؤوليات سيزود الإدارة بضمان ان يتم تقييم المخاطر وفقاً لقابلية إدارة المخاطر وإطار الإدارة ، مع رصد المخاطر والإفصاح عنها بانتظام ، وايضا يتم تصعيد المخاطر الناشئة إلى المستوى المناسب من الإدارة في ظل وجود آليات التأكد من المصادر المختلفة ترسم المخاطر التي تهدد الأهداف أو العمليات الحرجة.

كما تقوم مجموعة إدارة المخاطر (RM) بمراجعة سجل المخاطر من منظور كامل للقسم. ويتمثل في تحليل مخاطر الأقسام لتحديد أي موضوعات أو أنماط مشتركة قد تؤثر على رؤية وأهداف الإدارة. وهو يأخذ نظرة أفقية عبر الإدارة، بحيث يمكن تجميع المخاطر المشتركة وتقديم تقارير جماعية إلى لجان الحوكمة للنظر فيها ، وبذلك تتطلب إدارة المخاطر دورة من الضوابط المستمرة تضمن لها الفعالية، فإدارة المخاطر تكون من عملية وقائية تصمم وتنفذ وفقها السياسات والإجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها ، او عملية اكتشافية تصمم السياسات والإجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها ، او عملية تصحيحية يتم التأكد وفقها من اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها، أو للتأكد من عدم تكرارها ، وتتوافر لإدارة المخاطر (RM) فرصة تقليل المستوى الكلي للمخاطر ومن ثم خفض متطلبات رأس المال من خلال النهوض بمسؤولية تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها ومراقبتها (Albahri et al., 2023) .

5/3/2 : نظام إدارة المخاطر (RM)

تصف النظم التي تدعم المنظمة على أن تكون قادرة لبناء قسم قادر على تحمل المخاطر، من المهم تزويد الموظفين بالتدريب والأدوات والنماذج ذات الصلة. يتولى نائب المدير العام المساعد، والمديرون العاملون، والمديرون التنفيذيون، والمديرون مسئولية، التأكد من أن موظفيهم مهرة ومدربون ومدعون على نحو ملائم لتحديد وإدارة المخاطر بفعالية. من خلال زراعة منظمة قادرة على تحمل المخاطر، ستعزز الإدارة وعيها واستجابتها حتى يمكن تحديد وإدارة المخاطر والفرص (Albahri et al., 2023).

4/2 إدارة المخاطر وأثرها على قواعد حوكمة الشركات

1/4/2 : مراكز مسئولية إدارة المخاطر (RM) على أساس حوكمة الشركات

بسبب المشاكل الكبيرة التي مرت بها العديد من الشركات فقد نادى المساهمون والأطراف الأخرى ذات العلاقة على ضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسئولياتهم بوضع الاستراتيجيات والخطط وأدوات المتابعة والرقابة. كما وصف الباحثان (Park & Kim, 2020) مجلس الإدارة على أنه الرابط بين الأشخاص الذين يوفرون رأس المال والأشخاص الذي يستخدمونه لخلق قيمة للشركة، كما أشار إلى دور مجلس الإدارة القيام بالآتي:

مراجعة الاستراتيجيات الرئيسية للمنظمة والمصادقة عليها، مراقبة أعمال المدير التنفيذي ، الإشراف على تنفيذ وتطوير استراتيجية المنظمة ، مراقبة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية ، مراقبة الأنشطة وجميع العمليات لضمان عدالة المعاملة بين كافة الأطراف ذات الصلة بنشاط المنظمة ، وأوضحا بأن على مجلس الإدارة مراقبة المخاطر التي تحيط بنظام المراقبة (الحوكمة) في الشركة، ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بمقياسين قانونيين إلا وهما مقياس واجب الرعاية الذي يتطلب العمل بإخلاص ووفاء عالي والاطلاع على كافة القضايا التي تخص المنظمة وحضور الاجتماعات بشكل منتظم والإيمان المطلق بجدوى عملهم في المنظمة، ومقياس واجب الولاء الذي يتطلب عدم استغلالهم موقعهم لتحقيق مكاسب شخصية والعمل لأفضل منفعة لصالح المنظمة وأن يكونوا موضع ثقة ونزاهة في أدائهم لأعمالهم ويمكن لمجلس الإدارة إنشاء إدارة أو لجنة تتولى إدارة المخاطر وتتضمن مسئولياتها الآتي (Park & Kim, 2020) :

تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع على سبيل المثال مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات ، تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر ، تحديد سقف المخاطر وتسجيل حالات الاستثناء عن سياسة إدارة المخاطر، تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن منظومة المخاطر في المنظمة ، يتم التعاون بين هذه اللجنة وبين اللجان الأخرى الموجودة في المنظمة لإنجاز مهامها. حيث تتم تحديد إطار لإدارة المخاطر من قبل مدير المخاطر مع إدخال المحتوى من أولئك الذين لديهم المساءلة في مجالات محددة. وقد تم تطوير سجل المخاطر الاستراتيجي في المستوى الاستراتيجي الذي يتم الحفاظ عليه ديناميكياً ، ومراجعتها رسمياً من قبل أصحاب المخاطر الاستراتيجية الذين هم جميع أعضاء كبار فريق

الإدارة. يُنظر في السجل من قبل فريق الإدارة العليا ولجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة. ومن بين مزايا إدارة مخاطر المشروع بكفاءة تجنب الوقت غير المتوقع وتجاوزات التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تتم إدارة مخاطر المشروعات بشكل جيد، هناك مشكلات تكامل أقل مع استيعاب التغييرات المطلوبة في وظائف الإدارة العامة (Albahri et al., 2023).

2/4/2 : تأثير قواعد حوكمة الشركات (CG) على إدارة المخاطر (RM)

كان الدافع وراء هذه التغييرات في التوقعات المتعلقة بقواعد حوكمة الشركات، إلى حد كبير، من خلال العديد من الشركات الكبيرة. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية التي تتناولها هذه المبادئ التوجيهية في إدارة المخاطر. على سبيل المثال، فإن إرشادات بورصة تورنتو (TSE) تنادي بأن تتولى المجالس مسؤولية "تحديد المخاطر الرئيسية للأعمال التجارية للشركة، وضمان تنفيذ الأنظمة المناسبة لإدارة هذه المخاطر" (Albahri et al., 2023)، وقد خلقت هذه القواعد الجديدة لحوكمة الشركات الحاجة إلى تطوير استراتيجيات حوكمة الشركات الشاملة التي تعالج جميع المخاطر التي تواجهها الشركة. حدث في الوقت نفسه الذي حدث فيه التطور في قواعد حوكمة الشركات تركيزاً أكبر على الفائدة التي تعود على الشركات من المشاركة في إدارة مخاطر المؤسسات وعلى النقيض من منهج "الصومعة" التقليدي لإدارة المخاطر، يتطلب منهج إدارة مخاطر إتباع منهج على نطاق الشركة في تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها، ولقد تناولت العديد من الدراسات (Stolbov and Shchepeleva, 2022; Aevoae et al., 2023) الفوائد المتوقعة لنهج إدارة مخاطر المؤسسات (ERM) ولماذا يجب على الشركات أن تنظر إلى المخاطر من منظور عام للمؤسسة بدلاً من منظور أكثر شمولاً حسب كل قسم على حدة، تتبع الفائدة الأساسية لإدارة مخاطر المؤسسات من اتخاذ نهج المحفظة لإدارة المخاطر، حيث ساهم عدد من التطورات في العقد الماضي في زيادة الاهتمام بـ (ERM)، وتشمل هذه التغييرات في التنظيم، على النحو المذكور أعلاه؛ يصبح المستثمرون أكثر حساسية لتقلبات الأرباح. زيادة قواعد المساءلة في المجالس، مما أدى إلى زيادة التركيز على أنظمة إدارة المخاطر في الشركة، والتقارب المستمر لأسواق رأس المال والتأمين التقليدية، وقد أدى هذا التطور الأخير إلى طرق جديدة لإدارة المخاطر التي تسهل حلول المخاطر المتكاملة.

3 - الدراسات السابقة واشتقاق فرض الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر، وخصوصاً في القطاع المصرفي، ويمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1/3 : دراسات تناولت الحوكمة المصرفية وأثرها على إدارة المخاطر:

كشفت الأزمة المالية العالمية 2008-2009 عن نقاط ضعف حرجية داخل النظام المالي، مما يسלט الضوء على الترابط بين المؤسسات المالية وإمكانية حدوث إخفاقات متتالية – وهي ظاهرة تعرف باسم المخاطر النظامية (Conyon et al., 2011). حفزت هذه الأزمة على إجراء أبحاث مستفيضة حول العوامل التي تسهم في المخاطر النظامية، مع التركيز بشكل كبير على دور حوكمة الشركات. تجمع مراجعة الأدبيات هذه الأبحاث الحالية حول العلاقة المعقدة بين آليات حوكمة الشركات والمخاطر النظامية، مع دراسة كل من الأدلة التجريبية والأطر النظرية. تستكشف المراجعة الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات التي تؤثر على المخاطر النظامية، بما في ذلك هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية والتعويضات التنفيذية وممارسات إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، سيحلل التأثيرات المختلفة عبر مختلف المؤسسات المالية والسياقات الجغرافية ، وتستكشف مجموعة كبيرة من الأبحاث التجريبية العلاقة بين حوكمة الشركات والمخاطر النظامية. تبحث العديد من الدراسات في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر إفسار البنوك، وهي عنصر حاسم في المخاطر النظامية (Anginer et al., 2014) غالبًا ما تستخدم هذه الدراسات مقاييس مختلفة للمخاطر النظامية، بما في ذلك درجة Z ميرتون من المسافة إلى التقصير، ومقاييس الأهمية النظامية المستمدة من تحليل الشبكة (Jia and Yin, 2024) ، ومع ذلك، فإن النتائج ليست متسقة دائمًا ، وفي سياق آخر تسلط أبحاث أخرى الضوء على الدور الحاسم للحوكمة الداخلية الفعالة في التخفيف من المخاطر النظامية. تكشف دراسة للبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي أن تكوين مجلس الإدارة وتواتر اجتماعات مجلس الإدارة يؤثران سلبًا على المخاطر النظامية (Abidi & Hussainey, 2022). يشير هذا إلى أن إشراف مجلس الإدارة والنشط وآليات الرقابة الداخلية القوية يمكن أن تقلل بشكل فعال من التعرض للمخاطر (Abidi & Hussainey, 2022). وبالمثل، تشير الأبحاث حول الشركات غير المالية الأمريكية إلى أن ممارسات حوكمة الشركات القوية، بما في ذلك تكوين مجلس الإدارة وممارسات التدقيق وهياكل التعويض والملكية، يمكن أن تقلل بشكل كبير من مساهمتها في المخاطر النظامية (Cucinelli and Soana, 2023). تتناقض هذه النتيجة مع سلوك البنوك أثناء الضائقة المالية، مما يشير إلى أن فعالية آليات الحوكمة قد تختلف عبر أنواع مختلفة من المؤسسات المالية ، وارتبطت بعض الدراسات ارتباطًا إيجابيًا بين حوكمة الشركات الصديقة للمساهمين ومخاطر إفسار البنوك (Anginer et al., 2014). يشير هذا إلى أن هياكل الحوكمة المصممة لتعظيم قيمة المساهمين قد تشجع عن غير قصد المخاطرة المفرطة، لا سيما في المؤسسات التي تعتبر "أكبر من أن تفشل"، حيث يمكن تعميم الخسائر المحتملة يتمشى هذا مع النتائج التي تشير إلى أن هياكل حوكمة الشركات الأقوى، لا سيما تلك التي تركز على مصالح المساهمين، ترتبط بمستويات أعلى من المخاطر النظامية (Iqbal, 2018) (إقبال وآخرون، 2015 ؛ إقبال، 2018). تشير هذه النتيجة غير البديهية إلى أن حوكمة الشركات الجيدة قد لا تقيد دائمًا بشكل فعال المخاطرة ، كما تم فحص تأثير آليات الحوكمة المحددة على المخاطر النظامية. وجدت الأبحاث التي تركز على البنوك الأوروبية الكبيرة أن المخاطر النظامية للبنوك الكبيرة تزداد عندما تكمل آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية بعضها البعض

(Addo et al., 2020). يشير هذا إلى أن مزيجًا من الضوابط الداخلية القوية (على سبيل المثال، الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة) والرصد الخارجي الفعال (على سبيل المثال، الإشراف المؤسسي على المستثمرين) يمكن أن يؤدي إلى مخاطر نظامية أعلى (Addo et al., 2020). وعلى العكس من ذلك، تشير أبحاث أخرى إلى أن المجالس الأكبر حجمًا وعدد أقل من الاجتماعات ترتبط بمخاطر نظامية أعلى في البنوك، لا سيما البنوك ذات الأهمية النظامية (Battaglia et al., 2014). يشير هذا إلى مجال محتمل للتركيز التنظيمي، حيث تتميز SIBs بتعقيد أعلى وضمانات ضمنية أكبر من أن تفشل، ويعد تأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على المخاطر النظامية مجالًا حديثًا نسبيًا ولكنه متنامي من الأبحاث (Stolbov and Shchepeleva, 2022; Aevoae et al., 2023). تشير الدراسات إلى أن تصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الأعلى، لا سيما في جوانب الحوكمة، تساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي من خلال التخفيف من المخاطر الفردية الإجمالية والمساهمة في المخاطر ويشير هذا إلى أن ممارسات حوكمة الشركات القوية، كعنصر من عناصر إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الأوسع، يمكن أن تؤدي إلى تقليل المخاطر.

2/3 : دراسات تناولت قواعد الحوكمة في قطاعات وتأثيرات مختلفة

تناولت مجموعة أخرى من الدراسات تأثيرات أخرى لحوكمة الشركات كما سيرد تفصيلًا حيث جاءت دراسة اظهرت مفهوم التنظيم الاحترازي الكلي كاستجابة حاسمة للمخاطر النظامية (Dill, 2019). يركز هذا النهج على استقرار النظام المالي ككل، بدلاً من التركيز على المؤسسات الفردية. يعتمد التنظيم الاحترازي الكلي الفعال على ممارسات حوكمة الشركات السليمة داخل المؤسسات المالية لرصد وإدارة المخاطر النظامية. يتم التأكيد على الترابط بين حوكمة الشركات واستقرار الاقتصاد الكلي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج شامل لإدارة المخاطر النظامية (Dill, 2019)، وعلى صعيد آخر جاءت دراسة أخرى توضح كيف يؤثر هيكل الملكية بشكل كبير على حوكمة الشركات، وبالتالي على المخاطر النظامية (Abidi et al., 2022; Jia and Yin, 2024). يمكن للملكية المركزة، لا سيما من قبل مؤسسات الدولة، أن تخفف العلاقة بين آليات الحوكمة والمخاطر النظامية، ومع ذلك، يمكن أن يختلف تأثير هيكل الملكية اعتمادًا على السياق المحدد ونوع المؤسسة المالية. على سبيل المثال، ثبت أن مساهمة الصناديق في الصين تزيد من المخاطر النظامية من خلال تأثيرات الشبكة (Jia and Yin, 2024)، وتعد الإدارة الفعالة للمخاطر المؤسسية (ERM) أمرًا بالغ الأهمية في التخفيف من المخاطر النظامية (Esposito et al., 2024). ومع ذلك، يمكن أن يساهم نقل المخاطر من المنظمات إلى بيئتها في المخاطر النظامية من خلال تأثيرات الدومينو والشبكة لذلك، فإن ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية القوية، جنبًا إلى جنب مع هياكل حوكمة الشركات القوية، ضرورية لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها بشكل فعال على مستوى الشركة والمستوى النظامي (Alnor et al., 2024). يعد دمج مبادئ إدارة المخاطر في حوكمة الشركات أمرًا ضروريًا، على الرغم من وجود تناقض بين الوعي بأهميتها والتنفيذ الفعلي (Babych, 2022)، ويختلف تأثير حوكمة

الشركات على المخاطر النظامية باختلاف السياقات الجغرافية وأنواع المؤسسات المالية. أظهرت الدراسات التي تفحص البنوك في الاقتصادات الناشئة، مثل تلك الموجودة في أوروبا الوسطى والشرقية (Kyei et al., 2022) وأفريقيا ، أن آليات إدارة المخاطر الداخلية الصارمة والمجالس الإشرافية الصديقة للمساهمين يمكن أن ترتبط بمخاطر نظامية أعلى. وهذا يسلط الضوء على أهمية النظر في البيانات المؤسسية والتنظيمية المحددة عند تقييم تأثير حوكمة الشركات على المخاطر النظامية (Kyei et al., 2022) ، ولقد استكشفت الأبحاث الحديثة العلاقة بين ابتكار الشركات والمخاطر النظامية (Huang et al., 2024). تشير النتائج إلى أن ابتكار الشركات يزيد بشكل كبير من المخاطر النظامية للشركات، لا سيما في الشركات التي تعاني من مشكلات خطيرة تتعلق بالوكيل الرئيسي وحوكمة داخلية أضعف. وهذا يسلط الضوء على أهمية النظر في التفاعل بين استراتيجيات الابتكار وحوكمة الشركات والمخاطر النظامية كما يتضح من رسملة البحث والتطوير، فإن جودة الابتكار لها تأثير سلبي على المخاطر النظامية للشركة، مما يؤكد على حاجة السلطات إلى توجيه الشركات نحو تحسين جودة الابتكار لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وإدارة المخاطر (Huang et al., 2024) ، وعلى الرغم من التقدم الكبير في الأبحاث حول حوكمة الشركات والمخاطر النظامية، إلا أن هناك العديد من القيود. تركز العديد من الدراسات على آليات حوكمة محددة أو سياقات جغرافية، مما يحد من تعميم النتائج. علاوة على ذلك، لا يزال قياس المخاطر النظامية بحد ذاته يمثل تحديًا، حيث تستخدم دراسات مختلفة منهجيات ومقاييس مختلفة (Andrieș and Nistor, 2016; Jia and Yin, 2024). يتطلب التفاعل المعقد بين آليات الحوكمة المختلفة وتأثيرها المشترك على المخاطر النظامية مزيدًا من التحقيق (Addo et al., 2020). يجب أن تركز الأبحاث المستقبلية على تطوير نماذج أكثر شمولاً تتضمن الترابط بين المؤسسات المالية والطبيعة الديناميكية للمخاطر النظامية (Cardillo, 2019) هناك حاجة أيضًا إلى تحليل أكثر تفصيلاً لتأثير هيكل الملكية المختلفة على ممارسات إدارة المخاطر ، وعلاوة على ذلك، يتطلب مجال البحث الناشئ نسبيًا حول عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر النظامية مزيدًا من الاستكشاف (Stolbov and Shchepeleva, 2022; Bax et al., 2023) هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التجريبية لفهم العلاقة بين درجات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر النظامية بشكل كامل عبر مختلف القطاعات والسياقات الجغرافية. يعد دمج مقاييس الاستدامة في أطر تقييم المخاطر أمرًا بالغ الأهمية للمشرفين وواضعي السياسات (Scholtens and van't Klooster, 2019) . أخيرًا، يتطلب تأثير التغييرات التنظيمية على ممارسات حوكمة الشركات وآثارها اللاحقة على المخاطر النظامية مزيدًا من التحقيق (Jędrzejowska-Schiffauer et al., 2019).

3/3 : التعليق على الدراسات السابقة

تكشف مراجعة الأدبيات عن علاقة معقدة ومتعددة الأوجه بين حوكمة الشركات والمخاطر. في حين تشير بعض الدراسات إلى أن بعض هياكل الحوكمة، لا سيما تلك التي تركز على تعظيم قيمة المساهمين، يمكن أن تزيد عن غير قصد من المخاطرة وتسهم في عدم الاستقرار المنهجي (Anginer et al., 2014)، يسلط آخرون الضوء على الدور الحاسم للحوكمة الداخلية الفعالة في التخفيف من المخاطر (Andrieş and Nistor, 2016; Kyei et al., 2022) يمكن أن يختلف تأثير آليات الحوكمة المحددة، مثل هيكل مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، والتعويض التنفيذي، وممارسات إدارة المخاطر، عبر سياقات جغرافية وأنواع مختلفة من المؤسسات المالية فكانت الأزمة المالية 2008-2009 بمثابة تذكير صارخ بالعواقب الوخيمة لإخفاقات حوكمة الشركات والحاجة إلى أطر تنظيمية قوية وإشراف احترازي كلي (Conyon et al., 2011; Omarova, 2017). يجب أن تركز الأبحاث المستقبلية على تطوير نماذج أكثر شمولاً تراعي الترابط بين المؤسسات المالية، والطبيعة الديناميكية للمخاطر، وتأثير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (Stolbov and Shchepeleva, 2022; Bax et al., 2023) إن معالجة هذه القضايا أمر بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار المالي والتخفيف من مخاطر الأزمات في المستقبل.

4/3 : الفجوة البحثية

في ضوء استعراض الدراسات السابقة، والنظريات المفسرة التي تناولت الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر فقد اتضح للباحث وجود ثغرة نسبية للبحوث المحاسبية - في حدود علم الباحث - مما أوجد فجوات بحثية تستدعي إجراء هذه الدراسة منها عدم وجود دراسات حديثة تغطي الفترة 2013-2023، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على فترات أقدم، مما يجعل من الضروري تحديث البيانات وتحليل التطورات الأخيرة، قلة الدراسات التطبيقية على البنوك المصرية المدرجة في البورصة، حيث إن معظم الدراسات السابقة تناولت البنوك بشكل عام دون التركيز على البيئة المصرية، الفجوة بين النظرية والتطبيق في الالتزام بقواعد الحوكمة، حيث إن بعض الدراسات تشير إلى وجود القوانين ولكن الالتزام الفعلي بها قد يكون محدوداً، عدم دراسة تأثير الحوكمة على أنواع مختلفة من المخاطر (الائتمانية، التشغيلية، السوقية، السيولة) في البنوك المصرية بشكل متكامل، عدم ربط الحوكمة بأداء البنوك المالي بشكل مباشر في الدراسات السابقة، مما يفتح الباب أمام تحليل جديد لهذه العلاقة في السوق المصري، ووضحت النظريات المفسرة لموضوع الدراسة الإطار النظري للدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (1) وهو ما يفسر القواعد النظرية للحوكمة الإلزامية وما يتطلبه ذلك

جدول رقم (1)
النظريات المفسرة والاطار النظري

النظرية المفسرة	الدور في الدراسة (الاطار النظري)
نظرية الوكالة	تفسر كيف تقلل الحوكمة من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، مما يحسن إدارة المخاطر.
نظرية أصحاب المصالح	توضح أن الحوكمة الجيدة لا تفيد فقط المساهمين، بل تحمي أيضاً العملاء، الجهات الرقابية، والموظفين.
نظرية الإشارة	توضح كيف يُستخدم الإفصاح عن الحوكمة كإشارة للمستثمرين حول مستوى المخاطر في البنك.
نظرية تقليل المخاطر	تشرح كيف تؤدي الحوكمة القوية إلى تقليل التعرض لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق.

المصدر من: اعداد الباحث

لتطبيق هذه القواعد الالزامية سواء بالبنوك التجارية او الشركات المساهمة وهذا ما يوضحه الباحث بالجدول رقم (2) حيث تم ربط الاطار النظري للنظرية المفسرة مع الامثلة التطبيقية ببعض البنوك التجارية .

جدول رقم (2)
النظريات المفسرة والاطار التطبيق – امثلة بالبنوك التجارية

النظرية	البنوك التجارية	الدلالة على العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر
نظرية الوكالة	البنك التجاري الدولي (CIB)	استقلالية مجلس الإدارة أدت إلى تصحيح ممارسات الحوكمة وتقليل المخاطر التشغيلية.
نظرية أصحاب المصالح	بنك قطر الوطني الأهلي (QNB)	تطبيق الحوكمة ساعد في دعم العملاء أثناء الأزمات، مما عزز الاستقرار المالي.
نظرية الإشارة	بنك فيصل الإسلامي المصري	الإفصاح الجيد عن الحوكمة عزز ثقة المستثمرين وساهم في تقليل التقلبات السوقية.
نظرية تقليل المخاطر	البنك المصري الخليجي	اعتماد لجان إدارة المخاطر أدى إلى انخفاض القروض غير المنتظمة وتحسين التصنيف الائتماني.

المصدر من: اعداد الباحث

ومن عرض الباحث للنظريات المفسرة بمتطلباتها النظرية والتطبيقية ، والدراسات السابقة والاطر النظرية لقواعد الحوكمة الالزامية وادارة المخاطر في ظل بعد زمني ظهرت الفجوة البحثية كما هو موضح بالشكل رقم (1) مما يؤكد أهمية اخرى لهذه الدراسة في سد الفجوة البحثية حيث انها قدمت تحليلاً حديثاً وشاملاً لتطور الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك المصرية خلال آخر عشر سنوات (2013-2023) واعتمدت على البيانات المالية الفعلية للبنوك المدرجة في البورصة المصرية، مما يجعل النتائج أكثر دقة مقارنة بالدراسات السابقة التي اعتمدت على نظريات عامة، وما قدمته من توصيات عملية لتطوير سياسات الحوكمة في البنوك المصرية بناءً على نتائج التحليل الإحصائي والتجريبي.

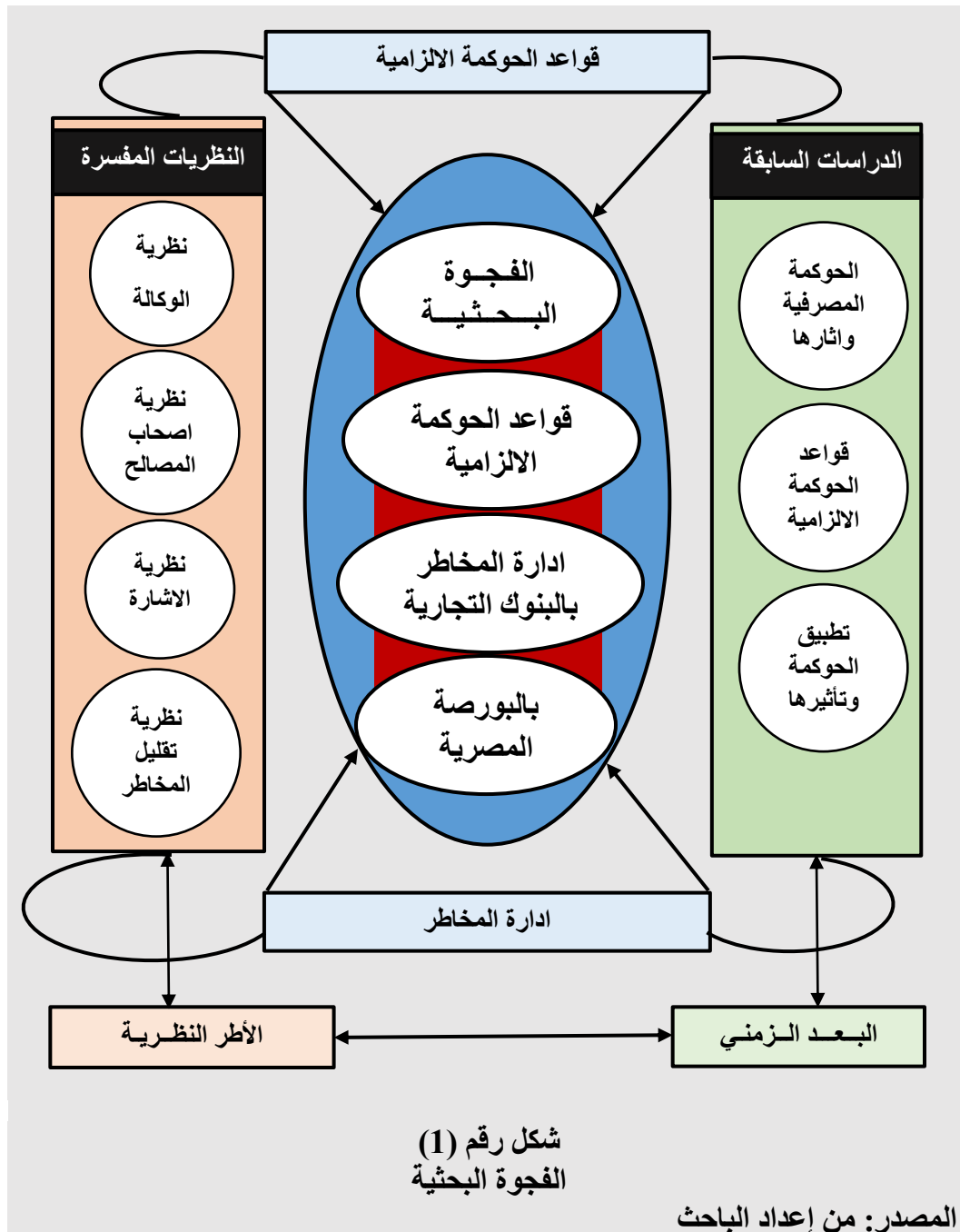
5/3 : اشتقاق فرض الدراسة

الفرض الرئيسي (H0) : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر في البنوك المصرية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2013-2023 " .

الفرض البديل (H1) : "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر في البنوك المصرية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2013-2023" .

كما يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية كما يلي :

- تأثير قواعد الحوكمة على استقلالية مجلس الإدارة وادارة المخاطر.
- تأثير قواعد الحوكمة على حجم مجلس الإدارة وادارة المخاطر.
- تأثير قواعد الحوكمة على لجان التدقيق والافصاح المالي وادارة المخاطر .



4- الدراسات التطبيقية

تتمثل خطوات الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- تحديد مجتمع وعينة البحث، حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والبالغة (37) بنكاً، بينما بلغت عينة الدراسة في (11) بنكاً.
- تحديد الفترة الزمنية للبحث والتي تمتد من الربع الأول عام 2013 وحتى الربع الرابع عام 2023.

- تم تجميع البيانات اللازمة للبحث من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية لبيانات التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك على موقع مباشر مصر والمواقع الالكترونية للبنوك.
- تحديد متغيرات الدراسة وأساليب قياسها.
- تصميم وبناء النماذج الإحصائية للدراسة: حيث تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد لكل فرض من فروض الدراسة.
- تحديد أساليب التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها: حيث قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات وأعلى وأقل قيمة كما قام الباحث بإجراء الإحصاء الاستدلالي أو التحليل من خلال تطبيق نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary least Squares (OLS) وذلك لاختبار فروض الدراسة.

1/4 : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية والمندولة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، حيث بلغ عدد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري 37 بنكاً، بينما تمثلت عينة الدراسة في (11) بنكاً، وبلغ عدد مشاهدات عينة الدراسة 220 مشاهدة. وذلك في ضوء مدى توافر بيانات البنوك التي استطاع الباحث التوصل إليها عن متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والرقابية خلال فترة الدراسة. وقد تم اختيار مفردات وفقاً لأسلوب العينة الحتمية، وفقاً لمجموعة من الشروط خلال نطاق فترة الدراسة: أولاً: ان تكون نهاية السنة المالية لتلك البنوك في 12/31 من كل عام، وبناء على ذلك تم استبعاد البنك المصري لتنمية الصادرات. ثانياً: انتظام نشر التقارير المالية المستقلة الربع السنوية عبر المواقع الالكترونية الخاصة بالبنوك، وبناء على ذلك تم البنك الأهلي المصري، وبنك مصر نظراً لأن هذه البنوك لا قامت بنشر التقارير المالية على أساس ربع سنوي خلال فترة الدراسة. ثالثاً: أن يتم توحيد العملة التي تعد بها كافة البنوك عينة الدراسة قوائمها المالية إلى العملة المحلية (الجنيه المصري) وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد القوائم المالية لتحويل القيم المالية للبنوك التي تمسك حساباتها بالدولار الأمريكي إلى الجنيه المصري.

جدول رقم (3) يوضح مفردات عينة الدراسة

م	اسم البنك	م	اسم البنك
1	البنك التجاري الدولي – مصر	2	بنك ابو ظبي الإسلامي
3	بنك ابو ظبي التجاري	4	بنك البركة مصر
5	البنك الاهلي القطري	6	بنك الكويت الوطني
7	البنك العربي الأفريقي الدولي	8	البنك الاهلي الكويتي
9	بنك الإسكندرية	10	بنك جريدي اجريكول مصر
11	البنك المصري الخليجي		

المصدر: من إعداد الباحث

2/4: الفترة الزمنية للدراسة

تمثلت الفترة الزمنية للدراسة بداية من الربع الأول من عام 2013 حتى الربع الرابع من عام 2023، وتم اختيار هذه الفترة نظراً لأن أحد متغيرات الدراسة يتمثل في جائحة كورونا وهو فترة كافية قبل حدوث الجائحة.

3/4 : مصادر جمع البيانات

البيانات المطلوبة ومصادر ها:

- المصادر الثانوية:

تم تكوين الإطار النظري للبحث عن طريق تجميع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة من المصادر الثانوية المتعلقة بموضوع قواعد الحوكمة الالزامية في القطاع المصرفي، وذلك من خلال مراجعة نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتحديد الأصول المنهجية والجوانب المنهجية للدراسة، والتي كانت ضرورية لبلورة مشكلة الدراسة، وصياغة الفروض، وهي كالآتي: الكتب والمراجع العربية والأجنبية، الدوريات والمنشورات والمقالات والمؤتمرات والأبحاث المنشورة، الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- المصادر الأولية:

تم الاعتماد على القوائم المالية المستقلة الربع سنوية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة من الربع الأول 2013 حتى الربع الرابع 2023. وذلك للحصول على النسب المالية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، والمنشورة على المواقع الالكترونية للبنوك ومعدل سعر الصرف من موقع البنك المركزي المصري، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسمى على أساس ربع سنوي من موقع وزارة التخطيط والبيانات الربع السنوية لرأس المال السوقي من موقع البورصة المصرية.

4/4 : متغيرات الدراسة

يمكن عرض متغيرات الدراسة والتي تهدف الى قياس تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الالزامية على ادارة المخاطر للقطاع المصرفي حيث يوضح الجدول رقم (4) متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة، والرقابية. حيث ان تتمثل المتغيرات المتعلقة بمتغيرات الرقابية التي سوف يتم اختبار تأثيرها على ادارة المخاطر لا تدخل في نطاق الدراسة، ولكن تم اضافتها لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

جدول رقم (4)

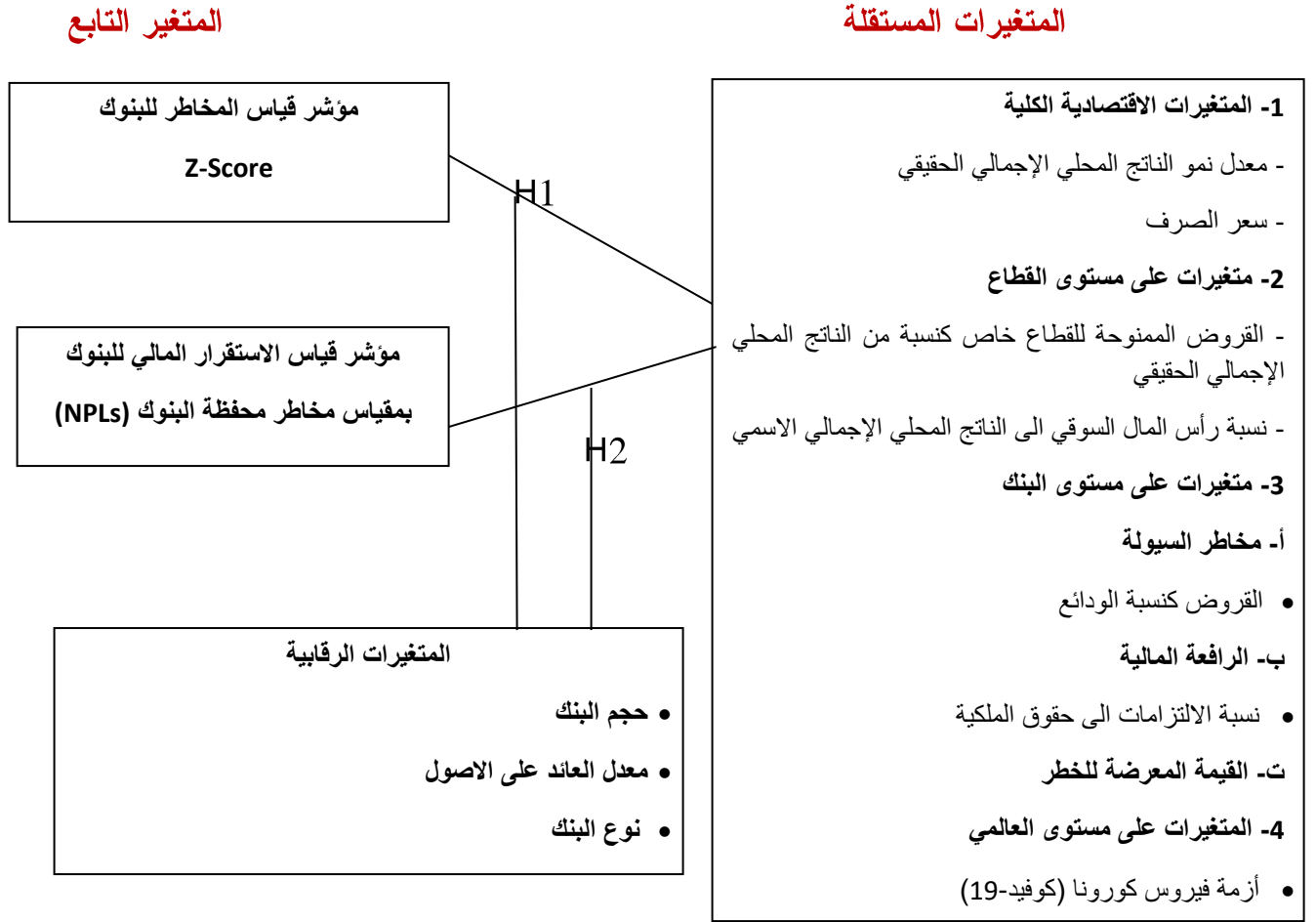
يوضح متغيرات الدراسة التابعة، وطريقة القياس، والمصدر

م	الرمز	المتغير	اسلوب القياس
			المتغيرات التابعة
1	Y	ادارة المخاطر	Z-Score = (العائد على الأصول + نسبة حقوق الملكية الى الأصول) + الانحراف المعياري للعائد على الأصول
2	Y2		NPL: نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض
			اسلوب القياس
			المتغيرات المستقلة
1	X1	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
2	X2	سعر الصرف	سعر صرف الدولار مقابل الجنيه
3	X3	القروض الممنوحة للقطاع الخاص	القروض الممنوحة لقطاع الأفراد + القروض الممنوحة للمؤسسات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4	X4	رأس المال السوقي للبنوك المقيدة في البورصة	رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الأسمى
5	X5	مخاطر السيولة	القروض كنسبة من الودائع
6	X6	الرفعة المالية	نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية
7	X7	القيمة المعرضة للخطر	محفظه القروض × معامل مستوى الثقة 95% × الانحراف المعياري للعائد على الأصول
8	X8	أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) بعد حدوث الأزمة، والقيمة (صفر) قبل حدوث الأزمة
			المتغيرات الرقابية
9	X9	حجم البنك	اللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول
10	X10	معدل العائد على الاصول	صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول
11	X11		البنوك الاسلامية: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك اسلامي، والقيمة (صفر) يخالف ذلك
12	X12	نوع البنك	القيد في البورصة: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مقيد في البورصة، والقيمة (صفر) يخالف ذلك

المصدر: من إعداد الباحث

5/4 : نموذج الدراسة

وبناء على ما سبق يمكن صياغة نموذج الدراسة المقترح والذي يمثل العلاقة بين المخاطر النظامية ذات الصلة بالبنوك والاستقرار المالي في القطاع المصرفي المصري كما هو موضح في الشكل رقم (2).



شكل رقم (2)

يوضح نموذج الدراسة

وفقاً لنموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (2) يمكن صياغة فروض الدراسة ونماذج الانحدار على النحو التالي:

- نموذج الانحدار الخطي المتعدد فيما يخص الفرضية الرئيسية الأولى (H1): لا يوجد أثر ذو دلالة لقواعد الحوكمة الالزامية على ادارة المخاطر بالقطاع المصرفي في مصر بمقياس مؤشر (Z-Score).

$$Y1 = BO + B1 X1 + B2 X2 + B3 X3 + B4 X4 + B5 X5 + B6 X6 + B7 X7 + B8 X8 + B9 X9 + B10 X10 + B11 X11 + B12 X12 + E_i.$$

حيث أن:

Y1: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score)، الناتج عن

التغير في المتغيرات المستقلة والرقابية الداخلى في النموذج.

BO: تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بتأثير المتغيرات المستقلة بالنموذج.

B1: تمثل معامل المتغير المستقل X1 الذي يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X1: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

B2: تمثل معامل المتغير المستقل X2 الذي يمثل معدل سعر الصرف.

X2: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في معدل سعر الصرف.

B3: تمثل معامل المتغير المستقل X3 الذي يمثل القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X3: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

B4: تمثل معامل المتغير المستقل X4 الذي يمثل نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

X4: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

B5: تمثل معامل المتغير المستقل X5 الذي يمثل نسبة القروض الى الودائع.

X5: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في نسبة القروض الى الودائع.

B6: تمثل معامل المتغير المستقل X22 الذي يمثل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية).

X6: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في معدل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية).

B7: تمثل معامل المتغير المستقل X7 الذي يمثل القيمة المعرضة للخطر.

X7: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في معدل القيمة المعرضة للخطر.

B8: تمثل معامل المتغير المستقل X8 الذي يمثل جائحة كورونا.

X8: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في جائحة كورونا (متغير وهمي).

B9: تمثل معامل المتغير المستقل X9 الذي يمثل حجم البنك.

X9: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في حجم البنك.

B10: تمثل معامل المتغير المستقل X10 الذي يمثل معدل العائد على الاصول.

X10: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Y1 (Z-Score الناتج عن التغير في معدل العائد على الاصول.

B11: تمثل معامل المتغير المستقل X11 الذي يمثل البنوك المقيدة في البورصة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مفيد في البورصة، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

X11: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Y1 (Z-Score الناتج عن التغير في البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة هو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مفيد ف البورصة، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

B12: تمثل معامل المتغير المستقل X12 الذي يمثل البنوك الاسلامية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك إسلامي، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

X12: مقدار التغير في قيمة ادارة المخاطر مقاساً بمقياس (Y1 (Z-Score الناتج عن التغير بين البنوك الإسلامية وغير اسلامية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك إسلامي، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

E_i: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

- نموذج الانحدار فيما يخص الفرضية الرئيسية الثانية (H2): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطر النظامية على ادارة المخاطر للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).

$$Y1 = BO + B1 X1 + B2 X2 + B3 X3 + B4 X4 + B5 X5 + B6 X6 + B7 X7 + B8 X8 + B9 X9 + B10 X10 + B11 X11 + B12 X12 + Ei.$$

حيث أن:

Y1: مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل نسبة القروض المتعثرة، الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة والرقابية الداخلة في النموذج.

BO: تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بتأثير المتغيرات المستقلة بالنموذج.

B1: تمثل معامل المتغير المستقل X1 الذي يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X1: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

B2: تمثل معامل المتغير المستقل X2 الذي يمثل معدل سعر الصرف.

X2: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل سعر الصرف.

B3: تمثل معامل المتغير المستقل X3 الذي يمثل القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X3: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

B4: تمثل معامل المتغير المستقل X4 الذي يمثل نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

X4: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

B5: تمثل معامل المتغير المستقل X5 الذي يمثل نسبة القروض الى الودائع.

X5: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في نسبة القروض الى الودائع.

B6: تمثل معامل المتغير المستقل X22 الذي يمثل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية).

X6: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية).

B7: تمثل معامل المتغير المستقل X7 الذي يمثل القيمة المعرضة للخطر.

X7: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل القيمة المعرضة للخطر.

B8: تمثل معامل المتغير المستقل X8 الذي يمثل جائحة كورونا.

X8: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في جائحة كورونا (متغير وهمي).

B9: تمثل معامل المتغير المستقل X9 الذي يمثل حجم البنك.

X9: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في حجم البنك.

B10: تمثل معامل المتغير المستقل X10 الذي يمثل معدل العائد على الاصول.

X10: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل العائد على الاصول.

B11: تمثل معامل المتغير المستقل X11 الذي يمثل البنوك المقيدة في البورصة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مقيد في البورصة، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

X11: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة هو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مقيد ف البورصة، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

B12: تمثل معامل المتغير المستقل X_{12} الذي يمثل البنوك الإسلامية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان البنك إسلامي، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

X12: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y_2 الناتج عن التغير بين البنوك الإسلامية والغير إسلامية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان البنك إسلامي، والقيمة (صفر) يخالف ذلك.

E_i: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

6/4 : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تختلف الاحصاءات الوصفية باختلاف نوع متغيرات الدراسة والتي قد تكون متغيرات مستمرة او متصلة، أي يكون لها قيم محددة ويمكن ان تأخذ قيمة بين نقطتين، بالنسبة لهذا النوع من المتغيرات يمكن الاعتماد في توصيف متغيرات الدراسة المستمرة او المتصلة على العديد من الاساليب الاحصائية الوصفية ومنها الوسط الحسابي، وعلى قيمة، واقل قيمة كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت وهناك نوع اخر من المتغيرات تسمى متغيرات فئوية (متغيرات وهمية) تأخذ القيمة (1,0)، ولا تصلح الاحصاءات الوصفية لمثل هذا النوع من المتغيرات، وذلك سوف يتم الاعتماد على التكرارات لتوصيف هذه المتغيرات.

1/6/4 :التوصيف الاحصائي للمتغيرات المستمرة او المتصلة

يمكن الاعتماد في توصيف متغيرات الدراسة المستمرة او المتصلة على العديد من الاساليب الاحصائية الوصفية ومنها الوسط الحسابي، وعلى قيمة، واقل قيمة، كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت وذلك لتوصيف متغيرا الدراسة المتصلة.

2/6/4 : التوصيف الاحصائي للمتغيرات المستمرة او المتصلة

تتمثل المتغيرات التابعة في تلك الدراسة في مؤشر الاستقرار المالي مقاساً بكل من (Z- Score, NPL)، يوضح الجدول (5) الاحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات.

جدول رقم (5)

يوضح إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة التابعة المستمرة او المتصلة

الحد الأدنى	الحد الأقصى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات التابعة
2.83	6.15	.63976	3.9919	مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score)
.00	.18	.02821	0.428	مؤشر الاستقرار المالي (NPL)
.00	.09	.02052	.0458	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
15.66	27.74	2.65057	17.3563	سعر الصرف
.01	.12	.03093	.0352	القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
.28	.88	.15124	.4616	رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
.24	.83	.12770	.5490	نسبة القروض الى الودائع
5.00	19.00	3.53702	9.7955	نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية
15.49	21.19	1.17624	18.7583	القيمة المعرضة للخطر
23.92	27.17	.79259	25.2920	حجم البنك
.005	.05	00.817	0.130	معدل العائد على الاصول

يتضح من الجدول السابق رقم (5) ما يلي:

- الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر (Z-Score) هو (3.9919)، وتفسير ذلك بأن مؤشر الاستقرار المالي تقع في نطاق الوسط الحسابي، بانحراف معياري قدره (.63975). وهو ان متوسط بعد مؤشر الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر (Z-Score) للبنوك عن الوسط الحسابي هو (.63975). اي ان معظم مؤشرات الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر (Z-Score) للبنوك في نطاق هذه القيم (3.4-4.6)، وفقاً لذلك فان البنوك عينة الدراسة ناجحة وقادرة على الاستمرار، بينما أقل قيمة لمؤشر الاستقرار المالي هو (2.83) بينما كانت أعلى قيمة (6.15) ويشير ذلك الى ارتفاع المدى مما يعني ان هناك تفاوت في قدرة البنوك على ادارته مخاطرها.

- كما أظهرت النتائج ان الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) للبنوك هو (.0428)، ويفسر ذلك بان مؤشر الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) للبنوك تقع في نطاق الوسط الحسابي، بانحراف معياري قدره (.02821)، بينما كانت أعلى قيمة (.18) وكانت للبنك العربي الأفريقي خلال الربع الأول 2021 وانخفضت تلك

النسبة الى 0.09 في نهاية عام 2022. بالرغم من انخفاض النسبة الا انها تعكس انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته وهو مؤشر غير جيد على جودة الأصول والقروض خلال فترة الدراسة، وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان لهذا البنك، بينما اقل نسبة قروض متعثرة للبنوك المقيدة في البورصة هي (0.005).

- بينما الوسط الحسابي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (0.0352)، بانحراف معياري قدره (0.03093). وهو ان متوسط بعد القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الوسط الحسابي هو (0.03093). اي ان معظم قيم تقع في نطاق بين (0.07-0.005)، وبلغت أقل قيمة وأعلى قيمة التوالي (0.12, 0.01).

- الوسط الحسابي لرأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الأسمى (0.4616)، بانحراف معياري قدره (0.15124). وهو ان متوسط بعد القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الأسمى عن الوسط الحسابي هو (0.15124). اي ان معظم قيم تقع في نطاق بين (0.61-0.31)، وبلغت أقل قيمة وأعلى قيمة التوالي (0.28, 0.88).

- كما ان الوسط الحسابي لنسبة القروض الى الودائع هو (0.5490)، بانحراف معياري قدره (0.12770). وهو ان متوسط بعد نسبة القروض الى الودائع عن الوسط الحسابي هو (0.12770). اي ان معظم قيم نسبة القروض الى الودائع تقع في نطاق بين هذه القيم (0.42-0.68)، وبلغت أعلى قيمة وأقل قيمة على التوالي (0.83, 0.24)، ويشير ذلك الى ارتفاع المدى ان هناك بنوك لديها القدرة على تحمل مخاطر السيولة.

- بينما الوسط الحسابي للقيمة المعرضة للخطر هو (0.187583)، بانحراف معياري قدره (0.117624). وهو ان متوسط بعد القيمة المعرضة للخطر عن الوسط الحسابي هو (0.117624). اي ان معظم قيم القيمة المعرضة للخطر تقع في نطاق بين هذه القيم (0.1753-0.199)، وبلغت أعلى قيمة وأقل قيمة على التوالي (0.2119, 0.1549)، مما يدل على تفاوت المخاطر التي تتعرض لها البنوك، مما يعني ان هناك بنوك تدير مخاطرها بكفاءة مقارنة بالبنوك الأخرى.

- ان الوسط الحسابي لحجم البنك بلغ (0.252920) بانحراف معياري قدره (0.79259). وكانت أعلى وأدنى قيمة على التوالي (0.2392-0.2717). ويتضح من هذه البيانات ارتفاع المدى بين أعلى وأدنى قيمة، والسبب في ذلك هو وجود تنوع في عينة الدراسة بين بنوك كبيرة الحجم وبنوك صغيرة الحجم.

- ان الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول بلغ (0.0130)، بانحراف معياري قدره (0.00817)، وكانت أعلى وأدنى قيمة على التوالي (0.005-0.021)، وهو ما يشير إلى ارتفاع المدى بين أدنى وأعلى قيمة، أي أن بعض البنوك في حاجة إلى تحمل المزيد من المخاطر من أجل زيادة العائد على الأصول لديها.

7/4 : اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى - يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (6).

يتضح من الجدول (6) أن الفقرة رقم (2) تقوم الشركة بوضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها معتمدة في ذلك على قواعد الحوكمة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.05) والوزن النسبي (81.06%)، في حين إن الفقرة رقم (5) يتطلب تطبيق قواعد الحوكمة وجود مجلس إدارة فاعل للحفاظ على أداء لجنة إدارة المخاطر قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.84) والوزن النسبي (76.88%). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.92) والوزن النسبي يساوي (78.47%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر عند مستوى دلالة 0.05. وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر".

جدول رقم (6)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

م	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمته (T)	قيمته (Sig.)	الرتبة
1	يوجد رقابة فاعلة في البنك لها علاقة وثيقة بإدارة المخاطر	3.96	0.744	79.28	16.755	*0.000	2
2	يقوم البنك بوضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها معتمدة في ذلك على قواعد الحوكمة	4.05	0.778	81.06	17.502	*0.000	1
3	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى مساعدة الإدارة على الرقابة الداخلية فضلاً عن تعزيز الروابط بين إدارة المخاطر وإدارة البنك	3.89	0.882	77.96	13.153	*0.000	5
4	تعتبر إدارة المخاطر جانباً أساسياً من جوانب الحوكمة في البنك	3.92	0.799	78.44	14.914	*0.000	3
5	يتطلب تطبيق قواعد الحوكمة وجود مجلس إدارة فاعل للحفاظ على أداء لجنة إدارة المخاطر	3.84	0.843	76.88	12.944	*0.000	7
6	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة للتأكيد على مدى فعالية العمليات التي تقوم بها الإدارة لتحديد جميع المخاطر وتقييمها وإدارتها	3.91	0.783	78.20	15.031	*0.000	4
7	يقوم البنك باستخدام قواعد الحوكمة لمتابعة أداء إدارة البنك بشكل مستمر مع تقديم الدعم الكافي للإدارة عند اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر	3.89	0.905	77.84	12.736	*0.000	6
-	يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر	3.92	0.825	78.47	14.566	*0.000	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

الفرضية الثانية - يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (7). يتضح من الجدول (7) أن الفقرة رقم (5) تطبيق قواعد الحوكمة يلقي اهتماماً كبيراً من قبل إدارة البنك للمساعدة في الحد أو التخفيف من المخاطر قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.15) والوزن النسبي (83.00%)، في حين أن الفقرة رقم (7) تقوم الشركة باختيار وتقييم أدوات الرقابة المستخدمة في إدارة المخاطر وتحديد مدى ملاءمتها قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.66) والوزن النسبي (73.20%). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.91) والوزن النسبي يساوي (78.29) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر".

الفرضية الثالثة - يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (8). يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (3) يمكن تطبيق قواعد الحوكمة من خلال صياغة سياسة واضحة وفعالة لإدارة المخاطر قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.79) والوزن النسبي (75.92%)، في حين أن الفقرة رقم (5) تلتزم الشركة بالقوانين والتعليمات الخاصة بإدارة المخاطر قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.85) والوزن النسبي (77.12%). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.83) والوزن النسبي يساوي (76.54) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر عند مستوى دلالة 0.05. وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أي أن "يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر".

جدول رقم (7)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

م	فقرات المحور الثاني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	يقوم البنك بالتنسيق بين الإدارات المختلفة لتوفير بيانات دقيقة تخص المخاطر	3.99	0.907	79.80	20.09	0.000	3
2	يعمل البنك على وضع الخطط بشكل دائم لتخفيض درجة المخاطر سنة بعد سنة	3.79	0.655	75.80	25.09	0.000	7
3	يؤدي التوسع في نشاط البنك سواء على المستوى الداخلي أو الدولي إلى زيادة المخاطر المتعلقة بأعمال ونشاط البنك	3.91	0.783	78.20	15.03	0.000	5
4	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى زيادة قدرة البنك على توفير معلومات أكثر شفافية ومن ثم ستخفض درجة المخاطر	3.84	0.843	76.88	12.94	0.000	6
5	تطبيق قواعد الحوكمة يلقي اهتماماً كبيراً من قبل إدارة البنك للمساعدة في الحد أو التخفيف من المخاطر	3.92	0.799	78.44	14.91	0.000	4
6	يقوم البنك باختيار وتقييم أدوات الرقابة المستخدمة في إدارة المخاطر وتحديد مدى ملاءمتها	3.66	0.841	73.20	18.21	0.000	8
7	يقوم البنك باختيار وتقييم أدوات الرقابة المستخدمة في إدارة المخاطر وتحديد مدى ملاءمتها	3.66	0.841	73.20	18.21	0.000	8
8	تساعد قواعد الحوكمة التي يطبقها البنك في تقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها وترتيبها حسب درجة أولوياتها	4.05	0.778	81.06	15.70	0.000	2
-	يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر	3.91	0.785	78.29	19.10	0.000	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

جدول رقم (8)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يقوم البنك بوضع استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر	3.79	0.849	75.80	12.031	*0.000	3
2	يقوم البنك بتعيين لجنة لإدارة المخاطر من أجل وضع إطار شامل وفعال لإدارة المخاطر	3.80	0.835	76.16	12.504	*0.000	5
3	يمكن تطبيق قواعد الحوكمة من خلال صياغة سياسة واضحة وفعالة لإدارة المخاطر	3.79	0.811	75.92	12.696	*0.000	1
4	يوفر البنك معلومات باستمرار للمساعدة في إعداد تقرير عن المخاطر بشكل دوري	3.77	0.846	75.56	11.891	*0.000	4
5	يلتزم البنك بالقوانين والتعليمات الخاصة بإدارة المخاطر	3.85	0.845	77.12	13.094	*0.000	7
6	توفر قواعد الحوكمة المطبقة في البنك حماية حقوق أصحاب المصالح والمتعاملين معها	3.86	0.876	77.24	12.698	*0.000	6
7	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى تحسين نظام المراقبة الداخلية، مما يسمح بمراقبة فعالة ودائمة للمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة	3.89	0.871	77.84	13.231	*0.000	2
-	يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر	3.83	0.848	76.54	12.592	*0.000	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

5- النتائج والتوصيات:

1/5 : النتائج:

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- تقوم البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية بوضع الاحتياطات لإدارة المخاطر التي تواجهها معتمدة في ذلك على قواعد الحوكمة المطبقة لديها.
- 2- يوجد نظام رقابة فعال في البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية يرتبط بعلاقة وثيقة بإدارة المخاطر ويعتبر جانباً أساسياً من جوانب الحوكمة في الشركة.
- 3- أدى تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية إلى التأكيد على مدى فعالية العمليات التي تقوم بها الإدارة وتحديد جميع المخاطر وتقييمها وإدارتها داخل هذه الشركات.
- 4- يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية إلى مساعدة الإدارات على الرقابة الداخلية فضلاً عن تعزيز الروابط بين إدارة المخاطر وإدارات هذه البنوك.
- 5- يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية إلى زيادة قدرة هذه البنوك على توفير معلومات أكثر شفافية للمستثمرين، ومن ثم تخفيض درجة المخاطر.
- 6- ساعدت قواعد الحوكمة التي تطبقها البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية في تقييم وإدارة لمخاطر التي تواجهها وترتيبها حسب درجة أولويتها.
- 7- أدى التوسع في نشاط البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية سواء على المستوى الداخلي أو لدولي إلى زيادة المخاطر المتعلقة بأعمالها ونشاطها.
- 8- تطبيق قواعد الحوكمة يلقي اهتماماً كبيراً من قبل إدارة البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، مما ساعد في الحد والتخفيف من المخاطر التي تواجه هذه البنوك.
- 9- وفرت البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية بيانات ومعلومات باستمرار عن تطبيق قواعد لحوكمة وإدارة المخاطر، مما ساعد في إعداد تقارير دورية ومستمرة خاصة بالحوكمة والمخاطر داخل هذه البنوك.
- 10- وفرت قواعد الحوكمة المطبقة في البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية حماية لحقوق أصحاب المصالح ومنهم المستثمرين والمتعاملين معها.
- 11- أرسى البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية إدارة فعالة وسليمة للمخاطر من خلال إصدار التشريعات والنظم القانونية والتنظيمية اللازمة وتشكل لجان للرقابة والمتابعة التي تراقب وتتابع إدارة المخاطر في تلك البنوك.

2/5 : التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالتالي:

- 1- ضرورة قيام البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية بوضع إطار شامل لإدارة المخاطر بكل قسم وإدارة داخل هذه البنوك.
- 2- ضرورة قيام البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية بمزيد من الاهتمام بعمليات وقواعد الحوكمة وتفعيل آلياتها والالتزام بتطبيقها بشكل سليم.
- 3- يجب أن تعمل البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية على تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الرقابة الداخلية.
- 4- ضرورة البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية بمزيد من الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة من خلال تطوير استراتيجية لإدارتها تهدف إلى نقل المخاطر الجوهرية التي تهدد مستقبل هذه البنوك إلى جهة أخرى وتقليلها، وذلك من خلال تطوير أساليب وأدوات تحوط تجنب هذه البنوك آثارها السلبية.
- 5- التنسيق المستمر بين إدارة الحوكمة والقائمين على إدارة المخاطر في البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، بما يساهم في تحقيق أهداف هذه البنوك وإضافة قيمة لها.
- 6- ضرورة التأهيل العلمي والعملية للعاملين بإدارات المخاطر البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية وذلك من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات العلمية.
- 7- العمل على إثراء البحث العلمي بإعداد المزيد من الدراسات والابحاث العلمية في مجال قواعد الحوكمة وعلاقتها بإدارة المخاطر.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

أبو الفضل، عبد العال مصطفى (2015). "أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد 3: 66-71.

عامر، أحمد حسن (2006). " القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في البنوك"، مجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد 4 : 119-122.

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

Abidi, I., Nsaibi, M., & Hussainey, K. (2022). **Does ownership structure moderate the relationship between systemic risk and corporate governance?** Evidence from Gulf cooperation council countries. Journal of Risk and Financial Management, 15(5), 216. <https://doi.org/10.3390/jrfm15050216>

Addo, K., Hussain, N., & Iqbal, J. (2020). **Corporate governance and the systemic risk: a test of bundling hypothesis.** Journal of International Money and Finance, 115, 102327. <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2020.102327>

Aevoae, G. M., Andrieş, A. M., Ongena, S., & Sprincean, N. (2023). **ESG and systemic risk.** Applied Economics, 55(27), 3085-3109. <https://doi.org/10.1080/00036846.2022.2108752>

Albahri, A. S., Duhaime, A. M., Fadhel, M. A., Alnoor, A., Baqer, N. S., Alzubaidi, L., ... & Deveci, M. (2023). **A systematic review of trustworthy and explainable artificial intelligence in healthcare: Assessment of quality, bias risk, and data fusion.** Information Fusion, 96, 156-191.

Alnor N. H. A, Mohammed O. A. A, Al-Matari E. M, Ahmed A, Benlaria H, Elhefni AHM, Kouki F, and Elshaabany MM (2024). **The role of bank governance in managing the risks associated with banking institutions.** International Journal of Advanced and Applied Sciences, 11(4), 194-206. <https://doi.org/10.21833/ijaas.2024.04.021>

- Andrieș, A. M., & Nistor, S. (2016). **Systemic risk, corporate governance and regulation of banks across emerging countries**. *Economics Letters*, 144, 59-63. <https://doi.org/10.1016/j.econlet.2016.04.031>
- Anginer, D., Demirgüç-Kunt, A., Huizinga, H., & Ma, K. (2014). **Corporate governance and bank insolvency risk: International evidence**. *Policy Research Working Paper*; No. 7017. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-7017>
- Aven, T. (2016). **Risk assessment and risk management: Review of recent advances on their foundation**. *European journal of operational research*, 253(1), 1-13.
- Babych, S. (2022). **Risk Management in the Context of Corporate Governance: Domestic Experience**. *Social economics*, (63), 56-64. <https://doi.org/10.26565/2524-2547-2022-63-05>
- Battaglia, F., Curcio, D., & Gallo, A. (2014). **Board Structure and Tail and Systemic Risk Taking: Evidence from European Banks**. *DMCA*. Norfolk: European Financial Management Association (EFMA), 1-47. https://scholar.google.com/scholar?hl=en&as_sdt=0%2C5&q=Board+structure+and+tail+and+systemic+risk-taking%3A+Evidence+from+European+banks&btnG=
- Bax, K., Bonaccolto, G., & Paterlini, S. (2023). **Do lower environmental, social, and governance (ESG) rated companies have higher systemic impact? Empirical evidence from Europe and the United States**. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 30(3), 1406-1420. <https://doi.org/10.1002/csr.2427>
- Cardillo, G. (2019). **Systemic Risk in Europe: A bank-level evaluation of the implications of financial interconnections, public bailouts, and corporate governance mechanisms in the aftermath of the financial crisis**. https://scholar.google.com/scholar?hl=en&as_sdt=0%2C5&q=Systemic+Risk+in+Europe%3A+A+banklevel+evaluation+of+the+implications+of+financial+interconnections%2C+public+bailouts%2C+and+corporate+governance+mechanisms+in+the+aftermath+of+the+financial+crisis&btnG=
- Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2021). **Mandatory CSR and sustainability reporting: Economic analysis and literature review**. *Review of accounting studies*, 26(3), 1176-1248.
- Canyon, M., Judge, W. Q., & Useem, M. (2011). **Corporate governance and the 2008–09 financial crisis**. *Corporate Governance: An International Review*, 19(5), 399-404. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2011.00879.x>

- Cucinelli, D., & Soana, M. G. (2023). **Systemic risk in non financial companies: Does governance matter?.** International Review of Financial Analysis, 87, 102601. <https://doi.org/10.1016/j.irfa.2023.102601>
- Dill, A. (2019). **The role of corporate governance in macro-prudential regulation of systemic risk.** In Bank Regulation, Risk Management, and Compliance. Taylor & Francis. <https://doi.org/10.4324/9780429351167-9>
- Drakvik, E., Altenburger, R., Aoki, Y., Backhaus, T., Bahadori, T., Barouki, R., ... & Bergman, Å. (2020). **Statement on advancing the assessment of chemical mixtures and their risks for human health and the environment.** Environment international, 134, 105267.
- ElSayed, N. A., Aleppo, G., Aroda, V. R., Bannuru, R. R., Brown, F. M., Bruemmer, D., ... & Gabbay, R. A. (2023). **10. Cardiovascular disease and risk management: standards of care in diabetes—2023.** Diabetes care, 46(Supplement_1), S158-S190.
- Esposito De Falco, S., Renzi, A., Sancetta, G., & Vagnani, G. (2019). **Enterprise risk management, corporate governance and systemic risk: Some research perspectives.** New challenges in corporate governance: Theory and practice, 58-60. https://doi.org/10.22495/ncpr_15
- Fan, Y., & Stevenson, M. (2018). **A review of supply chain risk management: definition, theory, and research agenda.** International journal of physical distribution & logistics management, 48(3), 205-230.
- Glinkowska, B., & Kaczmarek, B. (2015). **Classical and modern concepts of corporate governance (Stewardship Theory and Agency Theory).** Management, 19(2), 84.
- Huang, X., Zhu, R., & Tang, C. (2024). **Decoding the systemic risk implications of corporate innovation:** Evidence from a three-period game model and a panel data regression. Managerial and Decision Economics, 45(3), 1618-1632. <https://doi.org/10.1002/mde.4096>
- Iqbal, J. (2018). **Essays on the Relationship between Corporate Governance Mechanisms and Risk-Taking by Financial Institutions.** https://scholar.google.com/scholar?hl=en&as_sdt=0%2C5&q=Essays+on+the+Relationship+between+Corporate+Governance+Mechanisms+and+Risk-Taking+by+Financial+Institutions&btnG=

- Iqbal, J., Strobl, S., & Vähämaa, S. (2015). **Corporate governance and the systemic risk of financial institutions**. *Journal of Economics and business*, 82, 42-61. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2485329>
- Jackson, G., Bartosch, J., Avetisyan, E., Kinderman, D., & Knudsen, J. S. (2020). **Mandatory non-financial disclosure and its influence on CSR: An international comparison**. *Journal of business ethics*, 162, 323-342.
- Janssen, M., Brous, P., Estevez, E., Barbosa, L. S., & Janowski, T. (2020). **Data governance: Organizing data for trustworthy Artificial Intelligence**. *Government information quarterly*, 37(3), 101493.
- Jia, K., & Yin, L. (2024). **From governance contagion to risk contagion: research on systemic risk contagion from the perspective of governance externality**. *Frontiers in Physics*, 12, 1476000. <https://doi.org/10.3389/fphy.2024.1476000>
- Krause, T. A., & Tse, Y. (2016). **Risk management and firm value: recent theory and evidence**. *International Journal of Accounting and information management*, 24(1), 56-81.
- Kultys, J. (2016). **Controversies about agency theory as theoretical basis for corporate governance**. *Oeconomia Copernicana*, 7(4), 613-634.
- Kyei, S. M., Polovina, N., & Kumah, S. P. (2022). **The dynamic relationship between bank risk and corporate governance in Africa**. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2124597. <https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2124597>
- McColgan, P. (2001). **Agency theory and corporate governance: a review of the literature from a UK perspective**. Department of Accounting & Finance, University of Strathclyde, Glasgow.
- Moriarty, J. (2016). **The demands of stakeholder theory for corporate governance**. *Business Ethics Journal Review*, 4(8), 47-52.
- Mulyana, R., Rusu, L., & Perjons, E. (2024). **Key ambidextrous IT governance mechanisms for successful digital transformation: A case study of Bank Rakyat Indonesia (BRI)**. *Digital Business*, 4(2), 100083.
- Musleh Al-Sartawi, A., & Reyad, S. (2018). **Signaling theory and the determinants of online financial disclosure**. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 34(3), 237-247.
- Nocco, B. W., & Stulz, R. M. (2022). **Enterprise risk management: Theory and practice**. *Journal of applied corporate finance*, 34(1), 81-94.

- Panda, B., & Leepsa, N. M. (2017). **Agency theory: Review of theory and evidence on problems and perspectives**. *Indian journal of corporate governance*, 10(1), 74-95.
- Park, H., & Kim, J. D. (2020). **Transition towards green banking: role of financial regulators and financial institutions**. *Asian Journal of Sustainability and Social Responsibility*, 5(1), 1-25.
- Raelin, J. D., & Bondy, K. (2013). **Putting the good back in good corporate governance: The presence and problems of double-layered agency theory**. *Corporate Governance: An International Review*, 21(5), 420-435.
- Scholtens, B., & van't Klooster, S. (2019). **Sustainability and bank risk**. *Palgrave Communications*, 5(1), 1-8. <https://doi.org/10.1057/s41599-019-0315-9>
- Setyowati, A. B. (2023). **Governing sustainable finance: insights from Indonesia**. *Climate Policy*, 23(1), 108-121.
- Stoelhorst, J. W., & Vishwanathan, P. (2024). **Beyond primacy: A stakeholder theory of corporate governance**. *Academy of Management Review*, 49(1), 107-134.
- Stolbov, M. I., & Shchepeleva, M. A. (2022). **The impact of ESG-factors on financial stability**. *Voprosy Ekonomiki*, (11). <https://doi.org/10.32609/0042-8736-2022-11-136-148>
- Vargas-Hernández, J. G., & Teodoro Cruz, M. E. (2018). **Corporate governance and agency theory: Megacable case**. *Corporate Governance and Sustainability Review*, 2(1), 59-69.
- Wirtz, B. W., Weyerer, J. C., & Sturm, B. J. (2020). **The dark sides of artificial intelligence: An integrated AI governance framework for public administration**. *International Journal of Public Administration*, 43(9), 818-829.
- Yang, J., Xie, H., Yu, G., & Liu, M. (2021). **Antecedents and consequences of supply chain risk management capabilities: An investigation in the post-coronavirus crisis**. *International Journal of Production Research*, 59(5), 1573-1585.
- Zhang, J., & Zhang, Z. M. (2023). **Ethics and governance of trustworthy medical artificial intelligence**. *BMC medical informatics and decision making*, 23(1), 7.